الأمم المتحدة

A/61/620–S/2006/949

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 December 2006

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البنود ١٣ و ١٤ و ٤٧ و ١٠٠ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه البيان الصحفي للدورة المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عُقد في جدة بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ ١٢ شعبان ١٤٢٧ هـ الموافق ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ م (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن، والجمعية العامة في إطار البنود ١٣ و ١٤ و ٤٧ و ١٠٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) عبد العزيز بن ناصر **الشامسي**
السفير
المندوب الدائم

131206 121206 06-65090 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

البيان الصحفي للدورة المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جدة – المملكة العربية السعودية ١٢ شعبان ١٤٢٧هـ الموافق ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦م

عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته المائة، يوم الثلاثاء، ١٢ شعبان ١٤٢٧هـ الموافق ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في مدينة جدة، برئاسة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة معالي عبد الرحمن بن حمد العطيَّة، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستعرض المجلس الوزاري ما تحقَّق في مسيرة التعاون المشترك، منذ الدورة الماضية، في عدد من المجالات، وتطورات أبرز القضايا السياسية، الإقليمية والدولية.

في مجال الشؤون الاقتصادية، اطلع المجلس الوزاري على المحاضر والتقارير المرفوعة من اللجان الوزارية عن العمل الاقتصادي المشترك.

واطلع على نتائج الاجتماع الحادي والسبعين للجنة التعاون المالي والاقتصادي (١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦م)، وما تضمنه بشأن الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي، وما توصلت إليه اللجنة الوزارية للنقل والمواصلات في اجتماعها العاشر (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦م)، وتنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة بالتفتيش والرقابة على السفن في موانئ دول المجلس. كما اطلع على محضر الاجتماع الخامس عشر للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦م).

واطلع على محضر الاجتماع السابع عشر للجنة التعاون الزراعي (١٩حزيران/يونيه ٢٠٠٦م) وما توصلت إليه اللجنة من إقرار اللائحتين التنفيذيتين لقانوني (نظامي) المبيدات والأسمدة ومحسّنات التربة الزراعية. واطلع المجلس على تقرير متابعة عن الدراسة التفصيلية لمشروع الربط المائي بين دول المجلس.

واستعرض المجلس نتائج الاجتماع الثاني للجنة الفنية والاجتماعين الأول والثاني لفريق العمل المكلفين بدراسة الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية والترتيب لمؤتمر المانحين المقرر عقده في لندن يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦م.

وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس مع الدول والمجموعات الدولية، استعرض المجلس الوزاري سير المفاوضات بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الدولية مع كل من الصين، والهند، وباكستان، وأعرب عن تطلعه للانتهاء من هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، اطلع المجلس الوزاري على مذكرة الأمانة العامة حول مسيرة التعاون المشترك في مجالات الإنسان والبيئة المختلفة، خاصة في مجال التعليم، والصحة، والبيئة، والعمالة المواطنة. كما اطلع على قرارات الاجتماع العاشر للوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة، المنعقد في مملكة البحرين في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦م.

وفي المجال العسكري، اطلع المجلس الوزاري على سير أنشطة التعاون العسكري، خلال الفترة السابقة، وأحيط بالإعداد والتحضير لعقد الاجتماع الرابع للجنة العسكرية العليا (رؤساء الأركان).

وعبَّر المجلس عن ارتياحه لما تم من خطوات في تلك المجالات، وأكد على استكمال ما يتعلق بها من قرارات.

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني، استعرض المجلس الوزاري مسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء في ضوء توجيهات وقرارات المجلس الأعلى الموقر، والقرارات الأخرى ذات الصلة في هذا المجال، وأبدى ارتياحه لما تم من خطوات وإجراءات تنفيذية في هذا الشأن.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، وما اتخذته دول المجلس من إجراءات وآليات، وتدابير، لمكافحة انتشار وتنامي ظاهرة الإرهاب، أكد المجلس الوزاري على المواقف الثابتة لدول المجلس من هذه الآفة الخطيرة، والتي تنبذ الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره، مؤكداً على دعم دول المجلس لكل جهد إقليمي ودولي لمكافحته، ومنوّها في الوقت نفسه على أن مواجهة ومكافحة الإرهاب، وانحساره، لن يتأتى إلا بتعاون وتنسيق دولي يحقق تبادل المعلومات والخبرات الأمنية حول تحركات العناصر الإرهابية، والتعاون في إحباط مخططاتها.

كما يدعو المجلس المجتمع الدولي إلى إدراك أن الإرهاب خطر يواجه العالم بأسره، وليس له وطن أو دين أو جنسية.

وفيما يتعلق بالمواضيع المحالة من مقام المجلس الأعلى إلى الهيئة الاستشارية، اطلع المجلس الوزاري على مرئيات الهيئة الاستشارية، بشأن المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق

المواطنة الخليجية، ومرئياتها حول أهمية الشراكة الاقتصادية في دعم علاقات دول المجلس مع دول الجوار، وقرر المجلس رفعها إلى مقام المجلس الأعلى في دورته القادمة.

وفي الجانب السياسي، ناقش المجلس مُجمل الأوضاع في المنطقة، وخاصة الحرب الإسرائيلية، الجائرة، على لبنان، والاعتداءات الوحشية ضد أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني. كما بحث تطورات العلاقات مع إيران، وأزمة الملف النووي الإيراني، والوضع في العراق، وفي الأراضي الفلسطينية، ومصير عملية السلام في الشرق الأوسط، ومستجدات الأوضاع في كل من السودان، والصومال.

فيما يتعلق بالوضع في لبنان، تابع المجلس الوزاري، بقلق بالغ، العدوان الإسرائيلي السافر، الذي وقع على لبنان، والممارسات الإسرائيلية البشعة، وقصف المدنيين الأبرياء، من رجال ونساء وأطفال، وتدمير البُنى التحتية اللبنانية. وأشاد المجلس بالصمود البطولي للشعب اللبناني الشقيق، وتماسك وحدته الوطنية، في مواجهة العدوان الإسرائيلي الآثم.

وأكد المجلس، مُجدَّدا، وقوفه مع الشعب اللبناني، في مواجهة كل ما يتعرض له لبنان، من اعتداءات، وتدمير، واعتبار التصدي له شأن عربي، يتطلب موقفاً عربياً واضحاً وصلباً. وفي هذا الصدد أشاد المجلس بنتائج الاجتماع الاستثنائي لوزراء الخارجية العرب، الذي عقد في بيروت، بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦م، وما صدر عنه من قرارات عملية، وفاعلة، تعبّر عن الموقف العربي الموحد والمطلوب، الداعم للشرعية اللبنانية، ولوحدة الصف والموقف، وتوحيداً للعمل العربي في التعامل مع الأزمة وتداعياتها، والتخاطب بلغة واحدة على الساحة الدولية، واتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة القصور في التحرك الدولي تجاه الاعتداءات الإسرائيلية، وما تخلفه من دمار وكوارث.

وأشاد المجلس بجهود الوفد العربي، الذي انبثق عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء الخارجية العرب، وما قام به الوفد من دور فاعل، ومؤثر، لتوضيح وجهة النظر العربية، وتعديل قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الصادر بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بما يلبي أساسيات متطلبات المصالح اللبنانية المشروعة.

ورحَّب المجلس بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الداعي لوقف العمليات العسكرية في لبنان، على الرغم من عدم تلبية القرار لكافة المطالب اللبنانية والعربية المشروعة، وعلى ضرورة التزام جميع الأطراف بالقرار، منددا بالخروقات الإسرائيلية التي تمارسها، ومطالباً المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لرفع الحصار البحري والجوي المفروض على لبنان.

وأشاد المجلس بالدول التي قررت إرسال قوات لتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المقرر نشرها في الجنوب اللبناني وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١.

كما عبَّر عن تأييده ودعمه للبنان في بسط كامل سلطته، ونفوذه، على كافة ترابه الوطني، وفي أي مسعى دولي لاسترداد حقوقه كاملة، بما في ذلك تعويضه عما لحق به، من جراء العدوان الإسرائيلي، من خسائر بشرية ومادية. كما أكد على استمرار الدعم للبنان والإسهام في إعادة الإعمار ضمن المجهود العربي المشترك، الذي ناقشه وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم، الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، لإعادة إعمار لبنان.

ودعا المجلس المجتمع الدولي لمواصلة جهوده، ومساعيه الجادة، لأن يستتبع ما أنجز من خطوات بخطوات عملية أخرى وأشمل، تكفل إرساء دعائم سلام دائم، وشامل، وعادل، في منطقة الشرق الأوسط.

وأشاد المجلس الوزاري بقرار كل من جمهورية كوستاريكا، وجمهورية السلفادور، بإغلاق سفارتيهما في مدينة القدس، انسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر في عام ١٩٨٠م، والذي طالب دول العالم بنقل سفاراتها من المدينة المقدسة. كما أشاد المجلس بمواقف جمهورية فنزويلا الداعمة للقضايا العربية.

وفي الشأن الفلسطيني، وعملية السلام في الشرق الأوسط، تابع المجلس بقلق بالغ الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية، والشرسة، ضد أبناء الشعب الفلسطيني، واستمرار القوات الإسرائيلية بممارسات الغطرسة، وشن حرب تستهدف المدنيين، والنساء والأطفال، وهدم المنازل، وفرض حصار اقتصادي جائر ضد أبناء الشعب الفلسطيني، واختطاف رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، ونائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي، وأعضاء آخرين في الحكومة الفلسطينية، معتبراً ذلك عملاً إرهابياً، وتحدياً سافراً للأعراف والمواثيق الدولية. وطالب الحكومة الإسرائيلية بالإفراج الفوري عنهم. كما طالب المجلس الوزاري مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته، واتخاذ قرارات عاجلة لحمل إسرائيل على وقف عدوانها على الفلسطينيين، والكف عن استعراض غطرسة القوة، والإفراج العاجل عن أعضاء المجلس التشريعي، ومجلس الوزراء الفلسطيني، وغيرهم من المحتجزين في السجون الإسرائيلية.

وأدان المجلس الاعتداءات الإسرائيلية على المؤسسات الصحية في الأراضي الفلسطينية، مُطالباً إسرائيل التقيد بالمواثيق والمعاهدات الدولية، التي تكفل حماية المؤسسات الفلسطينية بما في ذلك الصحية والطواقم الطبية من الاعتداءات.

وأعرب المجلس الوزاري، مُجدداً، عن تطلعه في أن يسعى الأخوة الفلسطينيون إلى تجنب كل أشكال الخلافات التي تؤدي إلى المزيد من الفرقة والأثر السلبي على القضية الفلسطينية، وعن أمله في أن يعمل الجميع على الحفاظ على الوحدة الوطنية وتضافر الجهود لخدمة الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة.

وطالب المجلس إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن جنوب لبنان، ومن مرتفعات الجولان السوري المحتل، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧م.

وأكد المجلس على أن أمن واستقرار المنطقة ومستقبل السلام يتوقف على إيجاد حل عادل، وشامل، وقريب، للنزاع العربي الإسرائيلي، وللقضية الفلسطينية، وعلى أن الحرب والتنكيل والحصار والاغتيالات وعمليات الحجز والاختطاف التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن توفر لإسرائيل السلام والطمأنينة، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى المجتمع الدولي، عموما، أن يتحمل مسؤوليته في إيقاف هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية في الدفع لعملية السلام وفق القرارات الشرعية الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان والعهود والمواثيق العالمية التي تحكم مبادئ وأخلاقيات المجتمع الدولي.

كما عبَّر المجلس عن دعم قرار مجلس الجامعة العربية، في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الجامعة الذي عقد بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦م في القاهرة، والداعي إلى إعادة طرح عملية السلام برمتها أمام مجلس الأمن، ومطالبته القيام بمسؤولياته لحفظ السلم والأمن الدوليين، والعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، وإعادة الأراضي العربية المحتلة والحقوق المشروعة إلى أصحابها.

وفي هذا السياق عبّر المجلس الوزاري عن ترحيبه بزيارة معالي كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى المنطقة، وأكد المجلس على أهمية هذه الزيارة، التي تأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية تتطلب مزيداً من الجهد الدولي، وتكريس الاهتمام بقضايا المنطقة، وبما ينعكس إيجابياً على الإسهام في إيجاد الحلول الدولية العاجلة والعادلة.

وفيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أكد المجلس الوزاري على مواقفه الثابتة والمعروفة والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة:

- دعم حق السيادة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أية نتائج إيجابية من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث، مما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

- النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

- دعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

- وحول الملف النووي الإيراني، دعا المجلس الوزاري إلى حل هذه الأزمة بالوسائل الدبلوماسية، وحث إيران على أهمية التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- كما عبَّر المجلس عن المخاوف من إمكانية حدوث أية أضرار أو كوارث بيئية وبشرية من المفاعلات النووية الإيرانية في بوشهر خاصة أن المفاعل النووي في بوشهر في منطقة حساسة لقربها الجغرافي ولوجود منشآت حيوية ومناطق مأهولة بالسكان.

- كما طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما طلب من المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للوصول إلى ذلك.

- وجدد المجلس الوزاري مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

وفي الشأن العراقي، استعرض المجلس تطورات الوضع في العراق، وعبَّر عن أسفه لاستمرار تدهور الوضع الأمني، وتزايد سقوط العديد من أفراد الشعب العراقي ضحايا للأعمال الإرهابية، والعنف، والصراع الطائفي، وأكد المجلس على ما يلي:

- أهمية قيام أبناء الشعب العراقي، بكافة أطيافهم، بنبذ الخلافات، العمل على ترسيخ الوحدة والتضامن، سعياً لإعادة الأمن والاستقرار للعراق.

- التأكيد على ضرورة إنجاح العملية السياسية الجارية في العراق، من خلال تعزيز جهود المصالحة الوطنية، التي من شأنها الحفاظ على وحدة العراق، وتغليب المصالح الوطنية العراقية فوق كل الاعتبارات.

- أهمية تضامن كافة فئات الشعب العراقي، والوقوف خلف حكومته وقيادته الوطنية، الشرعية، ودعمها، لتجاوز العقبات، والعمل على التصدي لكل ما من شأنه محاولة تفتيت العراق على أسس مذهبية وعرقية، والوصول بالبلاد إلى ما يصبو إليه الشعب العراقي من وحدة وأمن واستقرار ورخاء.

- التأكيد على أهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية، ودعوة الدول الأخرى لاتباع النهج ذاته.
- وأكد المجلس مجدداً، على أهمية الأمن والاستقرار في العراق، وبما يتيح للدول الصديقة والشقيقة والمجتمع الدولي، الإسهام في تقديم المساعدات لعملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي وإعادة الإعمار.
- حث الأمم المتحدة على مواصلة جهودها لإنهاء ما تبقى من أمور غير محسومة، تتمثل في إعادة الممتلكات الكويتية، والأرشيف الوطني لدولة الكويت، والتعرف على مصير ما تبقى من الأسرى الكويتيين، وغيرهم من مواطني الدول الأخرى.

واستعرض المجلس تطورات الوضع في السودان، وأكد على ما يلي:

- التأكيد على أهمية اتفاقية السلام، التي تم التوقيع عليها، برعاية الاتحاد الأفريقي، بتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، في أبوجا بنيجيريا، بين الحكومة السودانية والفصائل المعارضة.
- أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى حقن الدماء بين أفراد الشعب السوداني الشقيق، وتحقيق الأمن والاستقرار في كافة ربوع السودان.
- الأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة، وحكومة السودان، بشأن الدعوة لنشر قوات دولية في إقليم دارفور، وأن تتمكن الحكومة السودانية من العمل على تحقيق الأمن والاستقرار، والتفرغ لجهود التنمية، والتقدم، والازدهار، للشعب السوداني الشقيق.

وفي الشأن الصومالي، استعرض المجلس تطورات الأحداث المؤسفة في الصومال، خلال الأشهر الماضية، وعبَّر المجلس عن الأمل في أن تتوصل الحكومة الصومالية، وقيادات المحاكم الشرعية، إلى ما يؤدي إلى لم الصف، ونبذ العنف، وأن تسود لغة الحوار والمصالحة، وبما يؤدي إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وإنهاء الصراع، وتأمين الاستقرار، لتمكين الصومال من التركيز على البناء والتنمية.

وفي هذا الإطار رحب المجلس باتفاق السلام، الذي توصلت له الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، خلال الاجتماع الذي عقد في السودان بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦م، آملاً أن يُسهم ذلك في وحدة الصومال وعودة الأمن والاستقرار.

وأيد المجلس الوزاري ترشيح المملكة العربية السعودية لسعادة الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الشدي، وكيل وزارة التربية والتعليم للعلاقات الخارجية، لمنصب رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية. كما أيد المجلس ترشيح دولة الكويت، لسعادة الدكتور كاظم بهبهاني، لمنصب مدير عام منظمة الصحة العالمية.

صدر في مدينة جدة
يوم الثلاثاء، ١٢ شعبان ١٤٢٧هـ
الموافق ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦م